مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

أثر ملك بريطانيا جورج السادس على الحكومة العمالية (١٩٤٥-١٩٥١)

م.م. عقيل عبدالله كاظم
مديرية تربية ذي قار
أ. د. مشعل مفرح ظاهر
جامعة البصرة/كلية الأداب

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

الملك جورج، الحكومة العمالية، الشك، القلق.

المستخلص باللغة العربية:

المستخلص

دئب النظام الملكي البريطاني على الانسجام والتناغم عقب تشكيل كل حكومة، وتكفل بالاشراف ومراقبة أدائها، وتُعد حكومات حزب العمال البريطاني (١٩٤٥-١٩٥١) من أهم الحكومات وأكثرها إثارة للجدل في التاريخ البريطاني الحديث التي أصبحت علاقتها مع الملك البريطاني في حالة مغايرة لما سبقها من الحكومات، إذ تحلل هذه الدراسة طبيعة هذا التغاير بين الملك جورج السادس وحكومة اتلي واثره عليها بما عكس طبيعة فكر الملك السياسي وأثره في تعامله مع الليبراليين والمحافظين والاشتراكيين، ولاسيما في ظل تداخل الازمات الاقتصادية في الداخل البريطاني وانعكاسها على السياسة الخارجية البريطانية وهو ما يظهر أهمية هذه الدراسة.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

عنوان الدراسة: أثر ملك بريطانيا جورج السادس على الحكومة العمالية (١٩٤٥-١٩٥١)

المقدمة

إن للملك البريطاني مهام عدة متعلقة بالجانب السياسي أهمها المصادقة على تشكيل الحكومة البريطانية والقرارات التي تصدرها، وغالبا ما دئب النظام الملكي على الانسجام والتناغم عقب تشكيل كل حكومة، وتُعد حكومات حزب العمال البريطاني (١٩٤٥-١٩٥١) من أهم الحكومات وأكثرها إثارة للجدل في التاريخ البريطاني الحديث، وأصبحت علاقتها مع الملك البريطاني في حالة مغايرة لما سبقها من الحكومات، إذ تحلل هذه الدراسة طبيعة هذا التغاير بين الملك وحكومة اتلي واثره عليها بما عكس طبيعة فكر الملك السياسي وأثره في تعامله مع الليبراليين والمحافظين والاشتراكيين، وهذا ما يظهر أهمية هذه الدراسة.

ركزت حكومتي اتلي العمالية على معالجة الأزمات ما بعد الحرب العالمية الثانية ما بين عامي (١٩٤٥-١٩٥١)، ولضمان عدم السماح للركود والكساد الاقتصادي، أنشأت إدارة حزب العمال بقيادة كليمنت أتلي هيئة الخدمات الصحية الوطنية، وأممت بنك إنجلترا، والسكك الحديدية، وصناعات عدة؛ وأنشأت دولة الرفاه - وهو

مشروع طموح للتغيير الاجتماعي على نطاق ومدة لم يسبق لهما مثيل في تاريخ بريطانيا. إلا أن الأزمات المالية المتتالية، وتهديد الحرب الباردة، والحاجة إلى إعادة التسلح، والمنافسة الأجنبية الجديدة على صناعاتها، وتردد البلاد تجاه الاتحاد مع أوروبا، ورفضها الاعتراف بتراجع مكانتها كقوة عالمية - جميعها دفعت اقتصاد بريطانيا إلى التدهور، مع بقاء العديد من أهداف الإصلاح الاجتماعي دون تحقيق، إذ تظهر هذه الدراسة أحد معوقات تحقيق تلك الإصلاحات واثره فيها.

الجدير بالذكر أن الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي التاريخي والموضوعي لمزيد من الدقة والتحليل لمجريات الاحداث وأثرها في تحقيق التقدم، وبناءً على ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاث نقاط رئيسة حسب الآتي:

أولا: حكومة أتلي العمالية ١٩٤٥ وعلاقتها بالملك جورج

ثانياً: موقف الملك جورج من برنامج الاصلاحات لحكومة أتلي

ثالثا: أثر الملك جورج على قرارات حكومة أتلي الثانية (شباط ١٩٥٠-تشرين الاول ١٩٥١) وتناولت الخاتمة أهم ما توصلت إليه الدراسة التي أستخدم فيها أهم الوثائق البريطانية ذات العلاقة بالموضوع وعرضها بالمنهج الوصفي التاريخي.

أولا: حكومة أتلي العمالية ١٩٤٥ وعلاقتها بالملك جورج

عاشت بريطانيا مأساة الحرب بكل ضغوطها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تلك الضغوط خلقت أراء مناهضة للحرب وباحثة عن السلام، من أجل أيجاد أوضاع أفضل من خلال أعادة البناء والاهتمام ببريطانيا ما بعد الحرب، من خلال أنهاء عمل حكومة تشرشل الائتلافية وأجراء الانتخابات[1].

قدم رئيس الوزراء تشرشل في الثالث والعشرون من أيار ١٩٤٥ استقالة حكومته الى الملك جورج السادس ،وشرح له بشكل مفصل ما كان يحدث ضده من أمور مما اضطره لعدم قدرته على مواصلة عمله بوصفه رئيس الوزراء، وتفاجئ الملك من ذلك الطلب ولم يتقبله وطلب منه تأجيله لحين لقائه معه في وقت أخر بالنظر لعدم وضوح رؤية من يخلفه في رئاسة الوزراء، إذ كان لا بد من أيجاد رئيس وزراء خلال تلك المدة الحرجة لاسيما وأنهم في نهاية الحرب، وقد عاد تشرشل في وقت متأخر من يوم الثالث والعشرون من أيار ١٩٤٥ لمقابلة الملك جورج وأخبره الملك على قبول أستقالته وطلب منه تشكيل حكومة جديدة برئاسته، وتعامل الملك مع المشكلة بالطرق الدستورية، وكان سبب تكليف الملك جورج، لتشرشل بتشكيل الحكومة من جديد لأنه كان زعيما لحزب المحافظين والذي كان يحتفظ بالاغلبية في مجلس العموم[2].

طلب تشرشل من الملك حل مجلس العموم فوراً وإعادة ترشيحه كرئيس للوزراء، إذ وافق الملك على طلبه وتم حل مجلس العموم في الخامس عشر من حزيران ١٩٤٥، وحدد موعد أجراء الانتخابات في الخامس من تموز ١٩٤٥، لتكون أول انتخابات ما بعد الحرب، وبهذا انتهت الحكومة الائتلافية التي شكلت خلال الحرب، وقد تعامل الملك مع الأمر برمته بطريقة مقنعه لجميع الاطراف[3].

يبدو أن الملك تعامل مع الاحداث والابقاء على تشرشل لاسباب عده منها صعوبة تشكيل حكومة جديدة تتعامل مع الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، وكذلك يبدو أن الحرب مع اليابان لم تنتهي فوجد صعوبة تغير حكومة في مثل هذه الظروف، والحالة اعمق من ذلك قوة خطط تشرشل الدبلوماسية والعسكرية وخبرته في علاقته مع الحلفاء لها دور كبير في الحفاظ عليه كشخص يدير رئاسة الوزراء وهو امر أساسي في البقاء عليه لاكمال ما تم انجازه من الحرب ولانهاء تبعاتها.

بعد أنتهاء الحرب مع ألمانيا واستمرارها مع اليابان في ظل مجلس عموم بريطاني عمره عشر سنوات، تُرك المجال مفتوحًا أمام المتنافسين لجميع الاحزاب قبل أجراء الانتخابات من أجل الفوز بالاغلبية في مجلس العموم، بادر تشرشل أجراء جولة دعائية لحزب المحافظين في بريطانيا وأستُقبل في كل مكان بحماس لكونه قائد عسكري كبير خلال الحرب أثبت نجاحه في تلك المرحلة الصعبة الا أن صفاته كزعيم في وقت السلم لم يتم الكشف

عنها بعد، وبدت خطاباته الانتخابية في نظر الاغلبية غير موفقة وخاصة بعد الاشاعات من أن فوز حزب العمال بالاغلبية سيؤدي إلى ممارسة الاشتراكية التي لم تكن مقبولة سياسياً [4].

أصبحت هناك رغبة من الشعب البريطاني من أجل التغيير الذي من شأنه الإطاحة بحكومة تشرشل بالنظر للظروف الصعبة التي عانوها، و أُجريت الانتخابات في الخامس تموز١٩٤٥ وجاءت نتائج الانتخابات بحصول حزب العمال ثلاثمائة واثنان وتسعون مقعداً، والمحافظين مائة وتسعة وثمانون مقعداً، وليبراليون أثنى عشر مقعداً، وباقي الاحزاب الاخرى على مقاعد قليلة، وهكذا هزم تشرشل الذي توقع ان النصر في الحرب قد أكسبهُ شعبية واسعة وهو ما أتاح له طريق النصر في الانتخابات مما أدخل صدمة كبيرة لاعضاء لحزب المحافظين ولاول مرة في القرن العشرين بعدم حصولهم على أغلبية الأصوات في مجلس العموم[5].

أصبح من الواضح أن حزب المحافظين هُزموا وأن حزب العمال حصلوا على الاغلبية الكبيرة في مجلس العموم الجديد، حاول تشرشل تأجيل أستقالته إلى ما بعد اجتماع مجلس الوزراء يوم الثلاثون من تموز ١٩٤٥ وطلب من سكرتير الملك لاسيليس أن يزوره بشأن مناقشة هذا الامر، الا أن تشرشل غير رأيه وقرر الاستقالة وطلب لقاء الملك جورج وكانت مناسبة حزينة للطرفين، وبعد لقاءه بالملك أعرب له عن تقديره العميق للقيادة التي قدمها للبلاد خلال الحرب، وأوضح الملك أنه كان دائمًا على علم بجميع تطورات الحرب سواء كانت جيدة أو سيئة من قبله، ومن جانبه شكر تشرشل بالثقة التي أعطاها له الملك، وبعد ذلك أعرب الملك عن أمتنانه الشخصي لتشرشل في رسالة جاء فيها **"عزيزي وينستون أكتب إليكم لأخبركم كم أنا حزين جدًا لأنك لم تعد رئيس وزرائي وخلال السنوات الخمس الأخيرة من الحرب ألتقينا مرات عده، وربما أقول في المئات من المناسبات، ناقشنا أهم المسائل المتعلقة بأمن ورفاهية هذا البلد والإمبراطورية البريطانية، آمل أن نتمكن من اللقاء في فترات أخرى، ولكم خالص الشكر والامتنان"[6]**

وفي يوم السادس والعشرون من تموز ١٩٤٥حضر كليمنت أتلي إلى قصر باكنغهام وألتقى بالملك جورج، وكان لا بد من شغل بعض المناصب الرئيسة بشكل مستعجل لان رؤساء وفود دول الحلفاء ينتظرون مجيء الوفد البريطاني في بوتسدام لاستئناف أعمال المؤتمر، الذي أفتتح في السابع عشر من تموز ١٩٤٥، وكان هذا بمثابة أختبار لقدرات أتلي في التنظيم وادارة المسؤولية[7].

وقبل أن يغادر رئيس الوزراء الجديد أتلي إلى بوتسدام، تم أستدعائه إلى القصر وطلب منه الملك تشكيل الحكومة وأخبره تعيين وزير الخارجية والذهاب معه إلى بوتسدام، لأنه كان من الضروري اتخاذ قرار سريع بتعين وزيرا للخارجية بسبب أن مؤتمر بوتسدام كان منعقداً في برلين وكان ينتظر رجوع الوفد البريطاني من أجل المضي قدماً في تسوية النزاع عقب استسلام المانيا للحلفاء، ورشح أتلي، إدوارد هيو جون نيل Edward Hugh John Neale (١٨٨٧-١٩٦٢) لكن الملك رفض مقترحه وبين إن الشؤون الخارجية هي الموضوع الأكثر أهمية في الوقت الحالي واقترح عليه تعيين أرنست بيفن Ernest Bevin (١٨٨١-١٩٥١) لهذا المنصب، وأصر الملك على تعيين بيفين كوزير للخارجية، أمتثل أتلي لرغبة الملك مهما كانت الأسباب، ورشح إدوارد هيو كوزير للخزانة، وبعد حصول موافقة الملك بتشكيل الحكومة، عاد أتلي إلى برلين مع بيفين وزيرا للخارجية وتم استئناف المؤتمر ببوتسدام، ولم تكتمل بقية التعيينات للوزراء في حكومة أتلي حتى الرابع من أب ١٩٤٥[8].

يبدو أن الملك جورج أختار بيفين للخارجية لانه كان معجبًا بعمله عندما كان وزيرا للعمل أثناء حكومة تشرشل خلال الحرب، وأعتقد بأنه شخصًا قويًا بالدبلوماسية وموثوقًا به ليتمكن من السيطرة على الشؤون الخارجية، وأنه اعتقد أن إدوارد هيو كان يميل ومتعاطف مع الاتحاد السوفييتي بينما كان بيفين ضد الشيوعية، ويبدو ان الملك كان اقرب للمحافظين ومنسجم معهم بشكل كبير، لكنه غير متوافق مع حزب العمال وأرائه السياسية وهذا يكشف نوعا ما طبيعة الفكر السياسي لشخص الملك أي انه يوافق على تشكيلات وزارات المحافظين بينما يتدخل وحتى يفرض تعيين وزراء عندما تكون إدارة الحكومة لغير المحافظين.

وكانت المشاكل الأساسية لبريطانيا بعد الحرب هي أعادة الإعمار وتسريح أعداد كبيرة من أفراد الجيش، وإعادة تحويل الصناعة من الإنتاج في زمن الحرب إلى الإنتاج في زمن السلم، ومسألة الإسكان بسبب آثار القصف، وايجاد وسائل دفع تكاليف الحرب الباهظة ودوافع معالجتها[9].

تغير الوضع السياسي في بريطانيا جذريا بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية مقارنة بالوضع الذي حدث في نهاية الحرب العالمية الاولى، إذ واجه الملك جورج الخامس مشاكل ما بعد الحرب العالمية الاولى بتشكيل حكومة أئتلافية وكان حزب المحافظين العنصر المهيمن فيها، الا أن الملك جورج السادس بعد الحرب العالمية الثانية دخل بصعوبات متشابكة لإعادة البناء مع حكومة عمالية والتي كانت تتمتع بأغلبية كبيرة في مجلس العموم، ولم يكن الملك يتوقع نتائج الانتخابات في خسارة حزب المحافظين. وعلى الرغم من الهواجس الشخصية للملك جورج من حكومة حزب العمال الجديدة، الا أنه لايمكن تصويره بأنه مؤيد لسياسات حزب المحافظين بشكل مطلق، لان الملك جورج عمل في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى مع جمعية الرعاية الصناعية والتعايش الاجتماعي، وكانت تلك مؤشرات على تعاطفه مع فكرة تحقيق قدر أكبر من تكافؤ الفرص، والحاجة إلى مزيد من العدالة بين طبقات المجتمع والتي كانت تنسجم بتوجهات حزب العمال وكان هذا التوجه قبل أن يصبح ملكا، وقد تعامل الملك جورج مع جميع الاحزاب بدون تميز من اجل المصلحة العامة لبريطانيا لذلك أن الملك لم يكن مؤيدا للمحافظين أو مناهض تماما لحزب العمال [10].

يبدو أن الواقع غير ذلك أصلا أذ كانت صدمة الملك من نتائج الانتخابات نابعة من القلق من تمدد الشيوعية في اوربا الغربية وخاصة بريطانيا وهذا بالتأكيد قد يزعزع النظام الملكي القائم.

ومهما كانت مخاوف الملك جورج من توجهات الحكومة فهذا لايؤثر على علاقته الجيدة مع الحكومة الجديدة، وتعامل الملك مع الحكومة بمساعدتها والتعاون معها، وقد كتب إليه اللورد لويس مونتباتن Louis Mountbatten (١٩٠٠-١٩٧٩) بعد وقت قصير من تشكيل الحكومة جاء فيه **"ستجد أن موقفك سيتعزز إلى حد كبير نظرًا لأنك الآن الشخص الجيد ذو الخبرة الذي ستعتمد عليك حكومة جديدة قليلة الادارة في أمور معينة لبعض النصح والإرشاد"[11]**، وهذا حصل بالفعل مع الحكومة والوزراء من خلال زيادة الاحترام المتبادل بين الطرفين، وأصبح الملك جورج على علاقة جيدة برئيس وزرائه أتلي، بالرغم أن العلاقة بينهما في البداية كانت غير واضحة، لكن أصبح هنالك تفاهم تام بكل الامور التي تخص الحكومة بعد مدة قصيره، وأراد الجميع العمل على إعادة الاعمار والنهوض بالبلاد [12].

وعلى الرغم من ذلك أُثيرت شكوك الملك جورج حول ما إذا كانت حكومة حزب العمال قادرة على تنفيذ برنامجها التشريعي الضخم لانهم كانوا يواجهون فيه مشاكل كثيرة ومعقدة في أعادة الإعمار بعد الحرب ولاسيما المشاكل الاقتصادية، لم يكن الملك متوافق مع الاشتراكيَّة بأي شكل من الأشكال التي كان يروج لها حزب العمال، وهذه سردية روج لها المحافظين والليبراليين ضد الحكومة التي اتهموها بالسعي للتحول نحو الاشتراكية بوصفها المدخل نحو الشيوعية عبر التطرف السياسي، وهو ما أقلق الملك جورج بشكل كبير، إذ كان يخشى أن تكون لبعض مقترحات حزب العمال فيها نوع من التطرف او تقود نحوه وأبرزها البرنامج الاصلاحي الضخم الذي كان حمل صبغة ثورية[13].

وأنه بشكل عام شعر الملك جورج بالارتياح في ظل حكومة توجد فيها مجموعة من الشخصيات المقبولة لديه وفي مقدمتهم أتلي وزير الخارجية بيفين، والتي تميزت بعلاقة جيدة طوال مدة تواجده في الوزارة، بالرغم من أن وزير الخارجية لم يذهب كثيرًا لمقابلة الملك في القصر الملكي، وكذلك العديد من الوزراء الاخرين، كما أستغرب الملك جورج من تصرفات بعض شخصيات حزب العمال ومنهم هارولد جوزيف لاسكي Harold Joseph Lasky (١٨٩٣-١٩٥٠)[14] الذي زعم أن الرأسمالية قد تؤدي إلى تدمير الديمقراطية السياسية ودعا الى منح صلاحيات خاصة لمنع الهيمنة الرأسمالية، لكن بعد تسلم حزب العمال السلطة جمدت بعض أراءه بعد تسلمه منصب رئيس مجلس العموم، وبعد أن طلب أتلي منه ذلك، وهذا لا يعني بأن الملك كان ينظر إلى جميع الأعضاء في حزب العمال بأنهم أصدقاء مقربين منه فكان الجناح اليساري للحزب يؤيد سياسات متطرفة، وكان أتلي ليس من أعضاء

حزب العمال المتطرفين، لانه كان يتقبل الرأي الاخر وكانت توجد عنده بعض الصفات التي كانت موجودة عند تشرشل، بالرغم أن الملك جورج في بداية تسلمه الحكومة تحفظ في النقاشات معه لكنه سرعان ما تلاشت وأصبح كلاهما يحاول مساعدة الاخر، بل تطورت وأصبحت الانطباعات تشير بأن الملك جورج لم يعمل على عرقلة أصلاحات حكومة حزب العمال، وتوقع حزب العمال عن احتمال أن تعرقل الملكة ماري الاصلاحات الحكومية لانها نشأت في التقاليد الفيكتورية[15]، بل أتضح فيما بعد العكس بأن لديها توجهات تتطلع نحو الافضل، وأنها كانت مستعدة لتكون مراقبة ومتابعة لنشاطات حكومة حزب العمال [16].

افتتح الملك في الخامس عشر من أب ١٩٤٥ جلسة مجلس العموم بمناسبة نهاية الحرب، وحدد الملك خلال الجلسة البرنامج التشريعي الضخم للحكومة والتي ألتزمت به، وأكد أن الحكومة ستقوم بواجباتها من أجل تقديم العديد من الخدمات الضرورية التي يعاني منها الشعب بسبب مخلفات الحرب وخاصة المساكن والغذاء والملابس والوقود، وسيكون هدف الحكومة هو ضمان توظيف الموارد الوطنية بما يخدم مصالح الجميع وأن تتحسن مستوى المعيشة تدريجيًا، وسوف تبقى نفس روح التعاون والتفاهم التي أظهرها الشعب البريطاني خلال السنوات من الحرب، وبعدها غادر الملك المجلس وفي المساء ظهر على شرفة قصر باكنغهام لمشاركة الشعب في احتفالات أستسلام اليابان وانتهاء الحرب [17].

ثانياً: موقف الملك جورج من برنامج الاصلاحات لحكومة أتلي

بعد أن وصل حزب العمال إلى السلطة كانت لديه سياسة محددة تم وضعها على مدى سنوات عده ومدروسة جيدًا لتتوافق مع الاوضاع السائدة في مدة ما بعد الحرب من خلال برنامجهم الانتخابي، وهذه أعطتهم نتيجة التصويت بالاغلبية لهم أعتبار أنهم حصلوا على التفويض لتنفيذ برنامجهم، وقد حاولت حكومة حزب العمال حل المشكلات الرئيسية المتعلقة بإعادة الإعمار وإعادة الملايين من الجنود إلى وطنهم وعودتهم إلى الحياة المدنية بسلاسة أكثر مما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى، ووضعت حكومة أتلي سياسة التأميم للصناعات الاساسية في مقدمة برنامجه الحكومي من أجل مواجهة حل المشاكل المتعددة والمعقدة لإعادة الإعمار مابعد الحرب [18].

وحُدد البرنامج التشريعي الضخم للحكومة بنود رئيسة للبرنامج والتي ألتزمت بها الحكومة كتأميم المناجم والسكك الحديدية وبنك إنكلترا وأنظمة الغاز والكهرباء وإنشاء خدمات صحية وطنية، كما أعلنت الحكومة عن نيتها الاحتفاظ بالضوابط على التنمية الاقتصادية، وشدد الملك جورج على ألتزام الحكومة بالنهضة الاجتماعية من خلال تحسين فرص التعليم[19].

وعلى الرغم من موافقة الملك جورج المبدئية لتفويض الحكومة من أجل تحقيق ثورة اقتصادية واجتماعية هادفة بدون مشاكل، لكنه أبدى بعض مخاوفه من أجراءات الحكومة لتحقيق برنامجها ، أبلغ بذلك نائب رئيس الوزراء عندما كان أتلي في الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٥، وأجرى الملك مناقشة برنامج حزب العمال برمته، ولذا أعترض على بعض أجراءات البرنامج التشريعي لحزب العمال، وأوضح بأن أعتراضاته ليس على مقترحات مشروع القانون بقدر ما كان الحاجة إلى وقت أقل لتطبيقها وأن مشروع القانون يحتاج مدة أطول لتطبيقه وهو ما لم يرغب به الملك، وأكد بأنه سيقدم المساعدة للحكومة من أجل تنفيذ برنامجها الحكومي المتفق عليه في أقرب وقت ممكن، بالرغم أنه رأى وجود بعض الصعوبات بالبرنامج الحكومي في جعل جميع أفراد الشعب يتقبلون التغييرات في تنفيذ البرنامج الحكومي الجديد، وهو ما وضع الملك في نقاشات مستمرة مع الحكومة لاتخاذ قرارات حول تطبيق برنامجها[20].

سبقت عملية تأميم بنك أنكلترا[21] نقاشات مستفيضة داخل مجلس العموم في جلساته المنعقدة عام ١٩٤٥ والتي سأل فيها الاعضاء المحافظين ووزارة الخزانة المتمثلة بوزيرها إدوارد هيو ، عن العبء المالي الذي يجب ان يتحمله دافعوا الضرائب البريطانيين لتمكين الحكومة من شراء اسهم البنك، جرت عدة مناقشات حول البنك وأخذ اتلي الموضوع على محمل الجد بأن الغاية أن يخضع بنك انكلترا بصلاحياته المالية للملكية العامة وعدم أثقال الشعب بالضرائب، وبعدها خرج مجلس الوزراء بقرارات نصت على ان تعود اموال وممتلكات البنك إلى خزانة

الدولة ويحصل اصحاب الاسهم على ذات الفوائد التي كانوا يحصلون عليها، ويقوم الملك جورج السادس بتعيين محافظ ونائب محافظ جديد بعد ان يصدر لهم الامر من رئاسة الحكومة [22].

وكانت المناقشات في مجلس العموم منقسمة حول القرار فقسم من المحافظين ايد قرار التأميم والاخر عارضه مبررين ان أثاره السلبية لا تنحصر على حدود بريطانيا بل ستشمل الدول التي تتعامل بالجنيه الاسترليني برمتها لكن حكومة اتلي وحزب العمال أصروا على التأميم الذي تم العمل به في الاول من أذار ١٩٤٦وتعيين مديراً له، ، وبعد أن بدأت عائدات البنك منذ تأميمه تؤول إلى الخزينة وليس إلى المستثمرين، أي بمعنى أنه اصبح ملكية عامة بعد عام ١٩٤٦، وعلى الرغم من كل ذلك فأن الارباح التي كان يحققها البنك بعد التأميم كانت في تراجع وتغير وكانت اكثرها تذهب فوائد للقروض التي اقترضتها بريطانيا من الولايات المتحدة وكندا لاسيما وان بريطانيا كانت مفلسة تقريباً بعد الحرب العالمية الثانية وتراكمت عليها الديون وبخاصة من القطاع الخاص[23].

رحب الملك جورج السادس بالإجراءات الحكومية التي ساعدت بشكل واضح على تخفيف بعض المعاناة الاقتصادية عن الشعب، بالرغم أنه كان في بعض الأحيان منزعجًا ومتفاجئًا من الاجراءات الحكومية في المساواة على حساب بعض الطبقات والتي سببت حدوث أضرابات للمطالبة بالحقوق، فعلى سبيل المثال قام الاشخاص الذين يخدمون في قصر باكنغهام بتشكيل نقابة لهم وطالبوا بأجور أعلى وقد تفاجئ الملك من تلك التصرفات على الرغم من أستجابته لمطالبهم، وكان الملك لا يقبل بالإضرابات وخاصة الإضرابات غير الرسمية، وأكد على ذلك عندما أضرب عمال الغاز في لندن بشكل غير رسمي في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٥ والذي أدى الى توقف العمل وحدوث مشاكل كبيره خلال شتاء عام ١٩٤٥، وأكد الملك جورج مع رئيس وزرائه بأن الاضراب لم يحصل على اعتراف رسمي من النقابة العمالية، وأعرب أتلي عن أمله في تسوية الأمر بالسرعة الممكنة، وعلق الملك على الحدث **"إن حرية الفرد معرضة للخطر إذا تعارض الإضراب مع حياة الناس"[24]**، والتأكيد بأنه لاينبغي أستخدام الخدمات الأساسية مثل الغاز والكهرباء والمياه لهذه الأغراض في إضراب غير رسمي لانه يؤثر على حياة الناس بشكل كبير[25].

تصاعدت حدة قلق الملك جورج ليس فقط من الإضرابات، إذ عانت بريطانيا من أزمة مالية بعد توقف الامدادات المالية أليها من الولايات المتحدة الامريكية خلال عام ١٩٤٥ بشكل مفاجئ مما أثر هذا القرار على الحسابات المالية والاقتصادية البريطانية بصورة كبيرة، ففي الثامن من أب ١٩٤٥ تفاوض اللورد جون مايناردكينز John Maynard Keynes(١٨٨٣- ١٩٤٦)[26] على اتفاق مع الولايات المتحدة لتسوية ديون بريطانيا لاتفاقية الإعارة والتأجير[27] وتأمين المساعدات المالية بعد الحرب، لذلك ففي السادس من كانون الاول ١٩٤٥ توقيع الاتفاقية المالية الأنجلو-أمريكية تضمنت هذه الاتفاقية قرضًا أمريكيًا بقيمة ثلاث مليار دولار أمريكي، بهدف مساعدة بريطانيا على التعافي من أثار الحرب، كما تناولت الاتفاقية التسوية النهائية لاتفاقية الإعارة والتأجير وغيرها من الترتيبات المالية خلال فترة الحرب، وكان القرض بفائدة أثنان بالمائة وكان من المقرر سداد القرض على خمسين قسطًا، والغرض من الاتفاقية هو تمكين بريطانيا من تجاوز أزمتها المالية في السنوات اللاحقة، وتعرض مشروع قانون التصديق على الاتفاقية المالية الأنجلو أمريكية لانتقادات حاده عندما تم تقديمه في مجلس العموم في الثالث عشر من كانون الاول ١٩٤٥ الا أنه في الاخير تمت المصادقة بالاغلبية، وفي تموز١٩٤٦تمت المصادقة عليها من قبل الكونغرس الامريكي[28].

عُد شتاء ١٩٤٦ الأسوأ على الإطلاق في بريطانيا منذ ستة وستين عامًا، بسبب الثلوج والجليد والفيضانات في جميع أرجاء البلاد، وقد تسبب النقص الحاد في الفحم في محطات الطاقة وأنواع الوقود الأخرى في حدوث مشاكل عده، ولم يكن الشعب البريطاني في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب بعيدا عن المشاكل في الشؤون الاقتصادية العالمية، ولذا أضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير أحترازية في تلك الظروف الصعبة تمثلت بالتقشف والمنفعة وركزت على التقنين في المعيشة، مثلا تقنين الخبز في الحادي والعشرون من تموز ١٩٤٦وتوزيعه ضمن البطاقة التموينة من قبل حكومة حزب العمال، وكما أزدادت الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بشكل كبير وبخاصة على الطبقات العليا إلى مستويات غير مسبوقة[29].

كان هدف حكومة حزب العمال الأساسي هو إنشاء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، والتي تم وضع خطط لتحقيقها في ظل حكومة تشرشل السابقة والتي دعم فيها حزب المحافظين بتعيين ويليام هنري بيفريدج William Henry Beveridge (١٨٧٩-١٩٦٣)[30] والذي أعد تقرير للعدالة الاجتماعية لسنوات اللاحقة لعمل الحكومة، وقبلت توصيات تقرير بيفريدج في التأمين الاجتماعي من قبل حكومة أتلي والتي أعدت خلال الحرب العالمية، مع وضع بعض التغييرات عليها، وكان القانون بمثابة أساس لتشريع الرعاية الاجتماعية لحكومة حزب العمال، وعلى أساس تقرير بيفريدج وشرعت الحكومة في الاول من أب ١٩٤٦ بقانون العلاوات العائلية (المخصصات العائلية) قانون مخصصات الأسرة، الذي منح مخصصات لأطفال ارباب الاسر المشمولين بالرواتب التقاعدية واستحقاقات البطالة، وكان لهذا القانون حافزاً يشجع العوائل على الانجاب علما أنه انخفضت معدلات الولادة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة التي سببت العزوف عن الزواج، وبموجب قانون التأمين الوطني الصادر عام ١٩٤٦ تم وضع جميع المستحقين البريطانيين ولأول مرة تحت نظام شامل يقوم بتغطية البطالة والمرض والامومة والموت وغير ذلك من خلال منح المتوفي تكاليف الجنازة والدفن وبموجب هذا القانون أستمر منح الاطفال حتى سن السادسة عشر وتستمر في حال الاستمرار في المدرسة[31]، بالإضافة الى قانون التعليم والذي أتم تشريعه في الثاني من نيسان ١٩٤٦[32] إلى جانب قانون الخدمات الصحية الذي شرع في الثلاثون من نيسان ١٩٤٦ في البلاد[33]، وناقشت حكومة حزب العمال قوانين عدة تخص التشريعات الاجتماعية والتأكيد على أهميتها وضرورتها [34].

وكانت الاشكالية بينهم وبين حزب المحافظين تتلخص بأن العدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إخضاع الموارد الرئيسية في النظام الاقتصادي للدولة للملكية العامة والسيطرة عليها، كما ذكر أتلي **"كانت الغاية في حد ذاتها دافعًا أساسيًا لتحقيق الغايات التي سعينا إليها، ولم تكن الضوابط مرغوبة في حد ذاتها، لكنها كانت ضرورية من أجل الحصول على التحرر من الهيمنة الاقتصادية لأصحاب رأس المال"[35]**، ولم يكن هناك تردد من تقديم بعض التنازلات والحلول الجزئية لبعض القوانين، بالرغم من حدوث بعض المشاكل في تطبيق الاجراءات الجديدة، ولم تكن السياسة الاقتصادية الجديدة عبارة عن رأسمالية أصلاحية بل كانت عبارة عن التقدم نحو أشتراكية، وأتخذت الحكومة المسار الذي رسمته لنفسها من تأميم ملكية مناجم الفحم، والسكك الحديدية، والنقل البري، والغاز والكهرباء، وإخضاع جميع موارد البلاد للرقابة العامة[36].

أذعن الملك جورج السادس لقرارات مجلس العموم، بما في ذلك قوانين العدالة الاجتماعية التي وضعتها حكومة أتلي، ورغم أنه كان يفضل شخصيًا الملكية الدستورية ويتجنب اتخاذ مواقف سياسية حازمة تجاه تلك القرارات، إلا أنه أعرب عن قلقه إزاء وتيرة ونطاق برنامج التأميم الذي وضعته حكومة أتلي، ومع ذلك، قَبِل في النهاية السياسات كما أقرها مجاس العموم. وقد تضمنت قوانين العدالة الاجتماعية التي سنتها حكومة أتلي تأميم صناعات رئيسية كالفحم والصلب والسكك الحديدية، ورغم أن الملك ساورته بعض المخاوف بشأن نطاق التأميم، إلا أن تركيزه الأساسي انصب على ضمان حسن سير عمل الحكومة واستقرار البلاد[37].

فيما وقف حزب المحافظين، ضد تشريعات الحكومة بقوة ولكن دون جدوى، مصمماً على معارضة تلك الإجراءات بكل الوسائل المتاحة لديهم بأستخدام مجلس اللوردات، وأعتبروا نقل ملكية صناعة الصلب[38] إلى ملكية الدولة يعد تهديدًا مباشرًا للدعامة الأساسية لتجارة التصدير في البلاد، وأن أي أجراء يرفضه مجلس اللوردات سيصبح قانونًا في ثلاث جلسات متتالية ، وجرى أقراره في مجلس العموم، وأيضًا إذا انقضى عامين لقراءة ثانية للقانون وتمريره عبر مجلس العموم، وعمل حزب المحافظين لهذا التأخير لأنهم أملوا الفوز في الانتخابات المقبلة، إذ صممت الحكومة على أفشال مخططات حزب المحافظين، وحاول مجلس العموم قبل أنعقاد جلسته تقديم مشروع قانون الصلب، بعد أن قدمت الحكومة إجراءً نص على تقليص المدة التي يمكن خلالها لمجلس اللوردات أن يعطل تشريع القوانين من ثلاث جلسات إلى جلستين متتاليتين لمجلس العموم، وأنه يجب مرور عام واحد فقط، بدلاً من عامين، ويكمن التوتر القائم بين مجلس اللوردات ومجلس العموم لان الاول يهيمن عليه المحافظون والثاني سيطر عليه حزب العمال، وقد قلصت مقترحات القانون سلطة مجلس اللوردات في تأجيل تشريع القوانين لمجلس العموم من عامين إلى عام واحد[39].

تابع الملك جورج السادس بقلق متزايد عمل مسار الحكومة ومجلس العموم لحكومة حزب العمال، وكان حريصًا على التدخل بسبب شدة المخاطر الاقتصادية على أوضاع بريطانيا، وذلك لعدم وجود الحلول الكافية لحل المشاكل، ومارس الملك بحكم سلطته تقديم المشورة والتحذير للحكومة واقترح بعض الحلول المناسبة، وكان الملك جورج قلق بشكل كبير بشأن الاوضاع الاقتصادية لبريطانيا ففي أذار ١٩٤٧ بين الملك ذلك القلق **"لقد سألت أتلي عدة مرات عما إذا كان قلقًا بشأن الوضع الداخلي في بريطانيا، لكنه كان يخبرني أنه يشعر بالقلق عندما عرف أنني قلق"(40)**

على الرغم من أن الملك جورج السادس لم يُبدِ آراءً مُحددة علنًا بشأن سياسات حكومة أتلي الضريبية، إلا أنه حافظ عمومًا على مكانته كملك دستوري، مُحترمًا قرارات مجلس العموم، وكان يدرك حساسية هذه التشريعات وتأثيرها المحتمل على الطبقة العليا، لكن دوره كان يبنى على تقديم النصائح لا إملاء السياسات عليهم(41).

من الواضح أن الملك أدرك أن بعض القرارات المشاريع التي وضعها حزب العمال تتناقض مع طروحات وسياسة حزب المحافظين وقد نتج عن ذلك صراع بين الحزبين مما أقلق الملك جورج السادس على مستقبل بريطانيا وخشيته من سياسة الاشتراكية التي تبناها حزب العمال التي قد تسبب بهجرة رؤوس الاموال من بريطانيا.

مما لاشك فيه أن بريطانيا بدأت تواجه أزمة اقتصادية خطيرة في حلول نيسان ١٩٤٧، وتفاقم العجز الخارجي إلى حد كبير، وعانت البلاد من نقص الوقود، وأستخدمت الحكومة أساليب عدة لمواجهة هذا الوضع الذي استلزم المزيد من الاصلاحات لتخفيف الاعباء عن الشعب التي طالته المعاناة الاقتصادية ففي السادس عشر من نيسان١٩٤٧ أقدم وزير الخزانة إدوارد هيو على ألغاء الرسوم الجمركية عن الوقود وزيت الغاز المستورد من الولايات المتحدة، ورفع الرسوم الجمركية على التبغ من أجل تقليل الاستيراد، وتقليص أستيراد الورق والافلام السينمائية، وذلك من أجل الحفاظ على صرف الدولار وتقليص العجز في ميزان المدفوعات(42)، كما أكد أن وزير الغذاء جون ستريتشي John Strachey (١٩٠١- ١٩٦٣)(43) في الأول من تموز ١٩٤٧ عدم وجود أي أزمة غذائية في البلاد بعد أن فرض مجلس العموم تقليل أستيراد الفواكه والخضروات من الخارج (44).

ولمواجهة تلك الأزمة قدمت الحكومة مشروع قانون الإمدادات والخدمات(45) في الثامن من أب ١٩٤٧ لتكملة قانون السلطات الانتقالية السابق، وتم من خلاله فرض رقابة أكثر صرامة على أستثمار رأس المال العام والخاص، وتخفيض في حجم القوات المسلحة، وزيادة القوة العاملة في الصناعة في الداخل ومحاولة أيجاد عمل للعائدين من الحرب الذين أصبحوا بلا عمل وتوجيههم للعمل في الصناعات المختلفة، أما بالنسبة للعاملين في بعض الصناعات مثل عمال النقل وعمال مناجم الفحم قدم أقتراح لهم بزيادة ساعات العمل من أجل زيادة أعلى في الإنتاج، وتعرض مشروع قانون الإمدادات والخدمات الذي قدمته الحكومة لانتقادات شديدة من قبل المعارضة ووصف تشرشل القانون بأنه **"شيك على بياض للحكومة الشمولية"(46)**، وأعرب أتلي عن أنزعاجه للتدخل غير المبرر في شؤون الحكومة، وجرى أقرار مشروع القانون في الثاني عشر من أب ١٩٤٧ بعد قراءة ثالثة في مجلس العموم(47).

أزداد قلق الملك جورج من توجهات الحكومة، وأستمر في أتخاذ مسار متابعة عمل الحكومة وتشجيعها الى أتخاذ قرارات مؤثرة بالمجتمع، ولم يعرض رئيس الوزراء التفاصيل الكاملة لقانون الإمدادات والخدمات على الملك جورج، وعندما علم الملك بقى على اطلاع مستمر بفقرات مشروع القانون خلال إجازة له في بالمورال، ومتابعة النقاشات بمجلس العموم، وقد تحفظ الملك من بعض مواد القانون مثل باقي السياسيين المعترضين .

أبدى الملك جورج السادس قلقه بشأن مشروع قانون الإمدادات والخدمات (الصلاحيات الانتقالية)، وخاصةً الصلاحيات الموسعة التي منحها للحكومة، ورأى أن مشروع القانون غير ضروري، وأنه لا ينبغي للحكومة أن تُضلّل الرأي العام وتوهمه بأن مشاكل البلاد ستُحلّ سريعًا، كما رأى أن الصلاحيات الواسعة التي يمنحها مشروع القانون قد تكون عرضة لإساءة الاستخدام، وأعرب الملك عن قلقه بشأن التأثير المحتمل لمشروع القانون على توازن القوى بين التاج والحكومة (48).

وتواصل الملك جورج في السادس والعشرون من أب ١٩٤٧مع أتلي وطلب منه تفسير للقانون وذلك بسبب الاراء المعترضة عليه من أطراف متعددة، وأيضاح الغرض من مشروع القانون وأهدافه، وأوضح الملك أن من واجب مجلس العموم أن يناقش الجدل حول التفسيرات المختلفة للقانون، والتصويت على التشريع فيما يتعلق بأي أوامر تصدر بموجب مشروع القانون، وأنه مستعد للوقوف مع الحكومة بما يخدم بريطانيا ومصالحها العليا، كان رد رئيس الوزراء على الملك حول موضوع الإمدادات ونطاقها وقانون الخدمات، بأن الهدف الرئيسي منه تقديم مشروع القانون إلى مجلس العموم وإمكانية أستخدام السلطات التي يمنحها القانون السابق لعام ١٩٤٥ والغرض منه لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية، وأن هدف القانون السابق هو الحفاظ على الإمدادات والخدمات لضمان فائدة تلك الإمدادات الضرورية لانعاش المجتمع، وبين أتلي للملك أنه من المتوقع أن تكون هناك بعض الانتقادات لمشروع القانون، لكن لايوجد مبرر لها، لان مواد القانون أجرى مناقشتها بشكل تام مع المعارضة من قبل رئيس مجلس العموم، ولا يمكن تشريع القانون الا من خلال مناقشته داخل مجلس العموم ويكون خاضع للطعن، ويتمتع كلا المجلسين بحقوق كاملة في الطعن وإلغاء الأوامر التي يعترضان عليها، وأكد أتلي للملك أن التوجيه على العمالة وتوظيفها في القانون على حساب المواطنين البريطانيين الاخرين بأنه لا يوجد أي معنى لهذا في بنود مقترح القانون، وانه سوف سيتواصل معه في مناقشة أي مستجدات للقانون، كان التفسير المطول والجاد من رئيس الوزراء الى الملك لتبرير الحكومة للقانون، قد ساهم من تخفيف القلق الذي كان لدى الملك جورج بشأن هذه المشكلة[49].

تجاوزت بريطانيا أزمة عام ١٩٤٧ الاقتصادية، لكن لم تتحسن الحالة الاقتصادية للبلاد عام ١٩٤٨ بشكل تام، أذ أنتعش الاقتصاد البريطاني من الصعوبات المالية من خلال تطبيق المساعدات الأمريكية بموجب خطة مارشال [50]، رغم أستمرار بعض مشاكل ومنها مطالبات العمال بزيادة الأجور، رغم أن عام ١٩٤٨ قد شهد تحسنًا في الاوضاع الاقتصادية، أذ أعلن وزير الخزانة ريتشارد ستافورد كريبس Richard Stafford Crippss (١٨٨٩-١٩٥٢)[51] في الثامن عشر من أيلول ١٩٤٩ بعد عودته من واشنطن حصل انخفاض كبير في قيمة الجنيه الاسترليني وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عجز الدولار، وأتخذت الحكومة بعض الاجراءات على الاوضاع الاقتصادية الجديدة بمزيد من الاجراءات المشددة، ولمزيد من التقشف تخفيض حصة اللحوم للشخص الواحد في الأسبوع، كما خفظت حصة السكر، وأستمر التقشف حتى نهاية عام ١٩٤٩ نتيجة زيادة المشاكل لدى حكومة أتلي[52]، ولاسيما ان معالجة الازمة الاقتصادية وحلولها جاءت عقب انسحاب بريطانيا من اغلب مستعمراتها حول العالم وتقليص نفوذها عالميا لصالح الولايات المتحدة الامريكية [53].

كان موقف الملك جورج السادس من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٤٩، والتي تضمنت انخفاضًا كبيرًا في قيمة الجنيه الإسترليني، ومشكلة في ميزان المدفوعات، دعمًا حذرًا لإجراءات الحكومة لمعالجة الأزمة، ورغم أنه لم يُشارك علنًا في نقاشات مُفصّلة حول السياسة الاقتصادية، إلا أن دوره كملك دستوري تضمن دعم جهود الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكثيرا ما ركز الملك على موضوعات الوحدة الوطنية والعمل معا للتغلب على التحديات التي تواجه بريطانيا وضرورة العمل الجاد والتعاون لاستعادة عافية اقتصاد البلاد على تجاوز الصعوبات الاقتصادية، وعلى الرغم أن الملك جورج لم يكن خبيرًا اقتصاديًا، إلا أنه كان مُدركًا لخطورة الوضع الاقتصادي وضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة، وأدرك أهمية استعادة بريطانيا قوتها الاقتصادية ودورها على الساحة العالمية[54].

ثالثا: أثر الملك جورج على قرارات حكومة أتلي الثانية (شباط ١٩٥٠-تشرين الاول ١٩٥١)

بعد تردي الوضع الاقتصادي في بريطانيا طلب أتلي من الملك جورج خلال تواجده في ساندرينجهام في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٠ بالموافقة على حل مجلس العموم في الثالث من شباط ١٩٥٠ وأجراء أنتخابات في الثالث والعشرون من شباط ١٩٥٠، ورد الملك بموافقته على طلب إلى رئيس الوزراء، وجرت الاستعدادات لذلك. [55]

دخل كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين الانتخابات العامة بتفاؤل حذر، وكتب أتلي **" لقد مضى على وجودنا في السلطة أكثر من أربع سنوات، وقمنا بتنفيذ البرنامج الذي وضعناه في الانتخابات العامة الأخيرة، ولم يكن لدينا أي سبب للاعتقاد بأننا فقدنا ثقة البلاد، لأننا حققنا رقمًا قياسيًا في عدم خسارة أي انتخابات فرعية مطلقًا "(56)**، ومن ناحية أخرى بدا لدى المحافظون قناعة من أن الشعب قد سئموا من التقشف وفقدوا الثقة في قدرة حزب العمال على تحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني(57).

أُجريت الانتخابات العامة في الثالث والعشرون من شباط ١٩٥٠على الرغم من أن الحكومة لم تخسر الانتخابات إلا أن أغلبيتها الكبيرة قد تلاشت في مجلس العموم، فأصبح لحزب العمال ثلاثمائة وخمسة عشر مقعدًا، والمحافظون مئتان و ثمانية وتسعون مقعدًا، والليبراليون تسعة مقاعد، وهكذا أصبح بأمكان الحكومة تشكيل حكومة جديدة، ولكن بأغلبية إجمالية صغيرة لدرجة أن العدد الطبيعي للنواب في مجلس العموم قابل للنقصان بسبب الوفيات والمرض ويمكن في غضون مدة قصيرة أن يجعل الحكومة تخسر أغلبيتها ولا يمكن الدفاع عنها، وفي الاخير أصيب كلا الجانبين بخيبة أمل بعد أن هزِم المحافظون وبفارق بسيط عن حزب العمال، وتم أعادت حكومة أتلي العمالية ولكن بأغلبية قليلة جدًا، وبعد أن تولى كليمنت أتلي منصب رئيس الوزراء للمرة الثانية لم تكن هناك مشاكل بين الملك جورج ورئيس الوزراء وكان هنالك احترام وإعجاب متبادل بين الجانبين (58).

عمل حزب المحافظين من جانبه بالضغط على الحكومة ففي السادس من أذار ١٩٥٠ إذ تشكلت هنالك معارضة في مجلس العموم ضد بعض القوانين التي تقدمت بها الحكومة في مجلس العموم بخصوص نقل تعديلين أحدهما يتعلق بمشروع قانون الحديد الصلب والآخر بشأن الإسكان ولهذا أصبحت حكومة أتلي تحت مراقبة المعارضة في مجلس العموم (59).

وخوفا من تفاقم الوضع وجه الملك جورج سكرتيره تومي لاسيلس لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة، وتوصل مندوب الملك إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من المشاكل بين الحزبين، لكن الأزمة في مجلس العموم الحقيقية لم تكن كبيرة بينهما، ولم تكن غالبية قادة حزب المحافظين حريصة على إسقاط الحكومة في حينها، إذ عرض لاسيليس التوقعات على الملك جورج في الثاني من نيسان ١٩٥٠ موضحا إنه إذا كانت الامور جيدة فلن يكون هنالك أتخاذ أي قرار صائب في تجاه مجلس العموم والحكومة، ولكن أذا كانت التوقعات عكسية فأنه ستؤخذ قرارات حاسمة وسيكون أمام الحكومة مسارين الاول أن يطلب أتلي من الملك قبول استقالته أما المسار الاخر أن يطلب من الملك جورج حل مجلس العموم، وكانت التوقعات مبررة للملك جورج بعد أن أستمرت حكومة أتلي الثانية واتضح بعد ثمانية عشر شهرًا انها غير قادرة على تمرير القوانين بسبب التهديد والضغط عليها من المعارضة(60).

في الحقيقة كانت أول صدمة كبرى لحكومة أتلي بداية الحرب الكورية(61) في الخامس والعشرون من حزيران ١٩٥٠، أذ كان لها تداعيات سياسية داخلية خطيرة، فقد واجهت حكومة أتلي مشكلة تمويل إعادة التسلح في مواجهة الاخطار الخارجية، في ظل الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، على الرغم أن مجلس العموم وافق في مجال إعادة التسلح في الثامن من أب ١٩٥٠ من حيث المبدأ، وبزيادة تضمنت من ثمان في المائة، وطلب مجلس العموم أبلاغهم على القرارات التي تقترح الحكومة اتخاذها من الاوضاع، واحتجوا على أجراءات أتلي ففي السابع عشر من أب ١٩٥٠ حاولوا سحب الثقة من الحكومة لكن رئيس الوزراء ظل متماسكا وبين الأسباب والتي أوضحها للملك جورج(62)، تفهم تشرشل بشكل كبير عن مخاطر الوضع الحالي لبريطانيا، وأنه لم يجد أي سبب مقنع لسحب الثقة من الحكومة في والوقت الراهن على الرغم من أنزعاجه من بعض تصرفات الحكومة، أما دعم الملك جورج ظل لحكومة أتلي الثانية في تلك المدة الحرجة(63).

مما لاشك فيه أن الملك جورج شعر بالاوضاع الصعبة والمقلقة التي يعاني منها الشعب البريطاني بعد الرسالة التي بعثها الى مجلس العموم في السادس والعشرون من تشرين الاول ١٩٥٠ (64)، ولم يكن التقرير الذي قدمته حكومة أتلي للملك في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٥٠ عن الاوضاع مُبشرًا للغاية، أذ أصيب الملك

جورج بخيبة أمل وأحباط من التقرير عن الوضع السياسي والاقتصادي والازمات الخارجية التي كان لها تأثير على الوضع البريطاني[65].

ومع استمرار الحرب الكروية زاد من سوء الوضع الاقتصادي والسياسي الداخلي البريطاني لعام ١٩٥١[66] ، إذ انعكست أزمة تأميم صناعة النفط الإيرانية بزعامة رئيس الوزراء محمد مصدق [67] على الوضع الاقتصادي البريطاني الداخلي وكانت بريطانيا، التي كانت لا تزال تتعافى من آثار الحرب العالمية الثانية، تواجه تحديات اقتصادية خاصة بها، ورأت في التأميم تهديداً لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، لان شركة النفط كانت مصدرًا رئيسيًا للإيرادات بالنسبة لبريطانيا في توفير الدخل الضريبيً، وتُسلّط أزمة تأميم النفط الإيراني الضوء على التفاعل المُعقّد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في العلاقات الدولية، لا سيما خلال حقبة الحرب الباردة، كما تُبرز الأثر المُستدام للإرث الاستعماري والصراع على السيطرة على الموارد الطبيعية، وكانت بريطانيا تشعر بالقلق من أن التأميم الإيراني قد يلهم تحركات مماثلة في بلدان أخرى منتجة للنفط، مما يؤدي إلى مزيد من تآكل مكانتها الاقتصادية والسياسية [68].

تدهورت الحالة الصحية للملك جورج خلال عام ١٩٥١ وأصبحت تطرح الشكوك عن الوضع الصحي للملك من قبل رعايا المملكة المتحدة والكومنولث بسبب تقليص برنامج الملك في المشاركات العامة والتواجد في القصر الملكي، من أجل أخذ وقت من الراحة والاسترخاء له [69].

قدم أتلي طلبً إلى الملك لتعليق مجلس العموم وحله في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني ١٩٥١،وبعد أجراء الانتخابات أعترف أتلي بالهزيمة يوم السادس والعشرون من تشرين الاول ١٩٥١، وقد حضر إلى قصر باكنغهام لمقابلة الملك جورج لتقديم استقالته قدم الملك شكره الى أتلي على الخدمات الكبيرة والهامة التي قدمها خلال رئاسته للحكومة ، والتي دامت ستة سنوات ونصف العام، كما أنه خلال هذه المدة أصبح أتلي يعرف الملك جيدًا ويحترم كثيرًا طبيعة شخصيته، وبين ذلك جليا بكلام جاء فيه **"قلة من الناس يدركون مقدار الوقت والاهتمام الذي أولاه الملك جورج للشؤون العامة"** ومنح الملك وسام الاستحقاق الى أتلي.

الخاتمة

إن عدم توقع الملك جورج السادس لتحقيق اغلبية عمالية في الانتخابات البرلمانية فاجئه إلى جانب الطبقة السياسية البريطانية، وبدأت ملامح العلاقة غير المنسجمة بين الملك جورج السادس مع رئيس الوزراء الجديد اتلي مع اول رفض للملك لتسمية وزير خارجية البريطاني لحكومة اتلي ليؤسس بين الطرفين حالة من الشك وعدم اليقين، وتصاعدت إلى حالة من التوتر مع فرض الملك جورج شخصية بيفين بوصفه وزير للخارجية في حكومة اتلي بما يعني ان العملية أصبحت عكسية فأن النظام الدستوري البريطاني يقضي بان يرشح رئيس الوزراء الجديد وزراء حكومته على ان تجري المصادقة عليهم من الملك والبرلمان، إلا أن في هذه الحالة لاحظنا أن الملك فرض شخصية لم تكن مرشحة من رئيس الوزراء الجديد، إلى جانب بيان الفكر السياسي الذي التزم به الملك جورج السادس، إذ ان اختياره لشخصية محافظة مغايرة للحكومة العمالية له اهمية كبيرة في الحفاظ على هوية بريطانيا الخارجية بوصفها مملكة ليبرالية محافظة حتى مع حكومة عمالية ولاسيما في ظل حالة التعافي من حرب عالمية كبرى.

استمرت حالة الريبة والشك في علاقة الملك مع رئيس الوزراء اتلي لكنها لم ترقى إلى المستوى الازمة او عدم التعاون من اجل النهوض بواقع ما بعد الحرب المدمرة الذي يتطلب قرارات طارئة وسريعة.

كان الملك يشاطر المحافظين في قلقهم من أن السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة العمالية ليست إصلاحات رأسمالية بقدر ما كانت تقدم نحو أشتراكية، من اهم الاحداث التي اثارت حالة الشك والقلق لدى الملك جورج من الحكومة العمالية، قوانين العدالة الاجتماعية وتأميم الصناعات وحدوث الإضرابات العمالية المطالبة برفع الأجور في ظل الإفلاس الحكومية عام ١٩٤٥م ولاسيما عمال قصر الملك نفسه الامر الذي فاجئه أيضاً، إلا أن متابعة الملك المباشرة لعمل الحكومة حالت دون توسع الاضطرابات نحو الشارع البريطاني والسيطرة عليها

عبر إجراءات تأمين المساعدات المالية، اتخاذ تدابير أحترازية عام ١٩٤٦م تمثلت بالتقشف وتقنين الظروف المعيشة.

وعلى الرغم من حدة الخلاف إلى انه لم يتخذ منحى تصاعدياً وظل في حدوده الدنيا، ويبدو أنذلك نابع من ايمان كلا القائدين بالوضع الدستوري وتفهمها لحاجة البلاد لتجاوز الخلافات ولاسيما مع وجود وزراء موالين للملك ابرزهم وزير الخارجية الذي أعاد التوازن داخل الكابينة الحكومية العمالية الذي ضمن عدم التحول نحو مبادئ الاشتراكية في القرارات الحكومية.

وبناءً على ما ورد في ثنايا الدراسة أن الملك جورج السادس كان اكثر ميلاً لحزب المحافظين منه إلى حزب العمال او غيره من الأحزاب السياسية الأخرى، على الرغم عدم ابدائه لذلك جهارً إلا أنه يمكن استنتاج ذلك من ردود أفعال الملك وطريقة استقباله وتعامله مع رؤساء الوزراء في مراحل متباينة، ولاسيما عقب تعافي بريطانيا عام ١٩٥٠ وتجاوزها الازمة الاقتصادية، إذ بدى الملك جورج يتفاعل مع الرأي العام البريطاني الذي يوجه نحو تغيير السلطة التنفيذية والتشريعية في انتخابات ذلك العام وتمكن حزب المحافظين من استعادة دورهم في السلطة مما أثار ارتياح الملك جورج السادس.

Abstract

The British monarchy is used to harmony and accord following the formation of each government, undertaking the supervision and monitoring of its performance. The British Labour Party government (1945-1951) is among the most significant and controversial in modern British history, as their relationship with the British King entered a phase distinct from that of previous governments. This study analyzes the nature of this divergence between the King and Attlee's government and its impact on the government, which in turn reflected the nature of the King's political thought and its influence on his dealings with Liberals, Conservatives, and Socialists. This was particularly evident amidst overlapping economic crises within Britain and their repercussions on British foreign policy, underscoring the importance of this study.

هوامش الدراسة

)1(Peter Gurney,The Battle of the Consumer in Postwar Britain,The Journal of Modern History,Vol. 77, No. 4, 2005,University of Chicago Press, p. 956.

)2(John Wheeler-Bennett , Op. Cit, p. 633.

(3) محمد يوسف إبراهيم القريشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب جامعـــــــة بغـــداد ، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.

)4(Henry Pelling, The 1945 General Election Reconsidered, The Historical Journal, Vol. 23, No. 2 , Jun, 1980, Cambridge University Press, p. 399.

(5) فاضل حايف كاظم السلطاني، كليمنت اتلي ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1951، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة بابل، ٢٠٢١، ص ١٦٢.

)6(John Wheeler-Bennett , Op. Cit, p 637.

)7(John Wheeler-Bennett , Op. Cit, p. 638.

)8(David Childs, Britain Since 1945 Apolitical History, London , 2001,p. 6.

)9(Andrew Chester, Planning, the Labour governments and British economic policy 1943-51, PhD thesis, University of Bristol, 1983, p. 110.

)10(John Wheeler-Bennett , Op. Cit, p. 650.

)11(Anthony Seldon, Jonathan Meakin and Illias Thoms, The Impossible Office?: The History of the British Prime Minister, Cambridge University Press,2021,p.242.

)12(Peter Hennessy, A Sense of Architectonics': Clement Attlee, 1945-1951, Lecture 2, Gresham College, 7 November 1995,p. 5.

)13(John Newsinger, Hope Lies in the Proles: George Orwell and the Left, London, 2018, p. 100.

(14) ولد في مانشستر في بريطانيا من عائلة يهودية ليبرالية من الطبقة المتوسطة ، درس بكلية لندن الجامعية ، حصل على وظيفة في جامعة هارفارد عام ١٩١٦ ،وأصبح عالم سياسة ومعلمًا وعضوًا بارزًا في الجمعية الملكية البريطانية. ودرس تفسير الماركسية في أزمة الديمقراطية ، وأنضم لحزب العمال أثناء الكساد الاقتصادي في ثلاثينيات القرن العشرين، وعمل مساعدًا لكليمنت أتلي الذي كان آنذاك نائب رئيس وزراء ونستون تشرشل (١٩٤٢-١٩٤٥)، ودعا إلى إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق ، توفي عام ١٩٥٠ في لندن . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Peter Lamb, Harold Laski: Problems of Democracy, the Sovereign State, and International Society, , London,2004,pp.5-7.

)15(Gary Best, Harold Laski and American Liberalism: Gary Dean Best, London, 2017,pp.6-8.

)16(Denis Judd, George VI, London, 2012, pp. 225-226.

)17(HL Deb, 15 August 1945 ,vol 137, pp. 8-9.

)18(Allen George Duck, Empire Made; An Historical Survey of the English Universities and of the Processes Globalisation, PhD thesis, King's College London, 2013,p. 165.

(19) نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية أبن رشد-جامعة بغداد، 1996

)20(John Wheeler-Bennett , Op. Cit, p. 654.

(21) أسس البنك رجل الاعمال الاسكتلنديّ ويليام باترسون عام ١٦٩٤، في البداية كان البنك بمثابة مصرف الحكومة، إذ كان يُدير حساباتها ويُقدّم لها القروض ويُرتّبها. وكان أيضًا بنكًا تجاريًا، يتعامل بالكمبيالات، كان قانون ميثاق البنك لعام ١٨٤٤ الخطوة الأولى نحو التأميم. شهدت الحرب العالمية الأولى انقطاع الصلة بالذهب، وعودة إصدار الأوراق النقدية منخفضة القيمة، وفي عام ١٩٣١ انتقلت احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية إلى الخزانة، على الرغم من التأميم عام ١٩٤٦لم يحدث تأثير عملي مباشر يُذكر على البنك. فقد ظلّ البنك مستشارًا ووكيلًا ومديرًا لديون الخزانة.،وفي عام ١٩٩٧ مُنح البنك استقلاليته كبنك مركزي، وتم الإعلان عن أنه لن يكون مسؤولاً عن إدارة الدين الحكومي .للمزيد من التفاصيل ينظر:

Simon James Arthur, The Independence of the Bank of England, PhD thesis, University of Warwick, 2022,pp.4-7.

)22(HC Deb , 29 October 1945, vol. 415, pp.45-47.

)23(Karl R. Bopp, Nationalization of the Bank of England and the Bank of France, The Journal of Politics ,Vol. 8, No. 3, Aug., 1946, The University of Chicago Press,p.308.

)24(London Gas Workers' Strike, Sydney Morning Herald, Australian News Agency, Monday, November 26, 1945, p. 1.

)25(HC Deb, 27 November 1945, vol 416, pp. 1083-1084.

(26) جون مايناردكينز : وُلد في كامبريدج في الخامس من حزيران ١٨٨٣، تلقى تعليمه في إيتون، ثم التحق بكلية كينجز بجامعة كامبريدج، حيث حصل على شهادة في الرياضيات عام ١٩٠٥، ألتحق بالخدمة المدنية، حيث عمل لأكثر من عامين في مكتب الهند، في عام ١٩٠٨، وبحلول عام ١٩١٩ أصبح الممثل الرئيسي لوزارة الخزانة في مؤتمر فرساي للسلام. وخدم مرة أخرى في وزارة الخزانة كمستشار متعدد الأغراض في حكومة تشرشل خلال الحرب. ولعب دورًا بارزًا في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤، وفي عام ١٩٤٦في فيرل، ساسكس. للمزيد من التفاصيل ينظر

Joseph A. Schumpeter, John Maynard Keynes 1883-1946, The : American Economic Review, Vol. 36, No. 4, September 1946, American Economic Association, pp. 495-499 .

)27(هو قانون أمريكي من قدمه الرئيس فرانكلين د. روزفلت وعمل به في الحادي عشر من أذار ١٩٤١، من أحل تزويد بريطانيا وحلفائها الآخرين بالمواد الحربية دون دفع نقدي فوري بينما ظلت الولايات المتحدة محايدة رسميًا. وفي الثالث والعشرون من شباط ١٩٤٢ ، وُقِّعت اتفاقية الإعارة والتأجير الرئيسية بين الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي وضعت الإطار طويل الأمد بين البلدين، وكانت الاتفاقية خطوة حاسمة في دفع الولايات المتحدة بعيدًا عن الانعزالية نحو الدعم المفتوح للحلفاء. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق حمزة عبد الله ، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية الاداب ، 2006، ص ١٢٨-١٣٠.

(28) بيداء حنون عباس عبيد السعيدي، الولايات المتحدة وبريطانيا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية 1945 – 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2010، ص ٤٩-٥٠.

)29(HC Deb , 31 July 1946, vol . 426, pp.948-950.

(30) ويليام هنري بيفريدج : ولد عام ١٨٧٩في رانجبور، الهند، تلقى تعليمه في جامعة أكسفورد، ابدا اهتماماً بدراسة أسباب البطالة وعلاجها، دعاه تشرشل للعمل مستشارًا لمجلس التجارة، فشغل منصب مدير بورصات العمل ١٩٠٩-١٩١٦، ثم منصب السكرتير الدائم لوزارة الأغذية ١٩١٩، أصبح مسؤول كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية من عام ١٩١٩ -١٩٣٧، نال ألقاب عدة وحقق إنجازه الأبرز خلال الحرب العالمية الثانية، عندما ساعد بدعوة من الحكومة، في وضع مخططات دولة الرفاه، وقد تأثرت آراؤه المُنقحة التي طرحها في كتابه "العمالة الكاملة في مجتمع حر عام ١٩٤٤، توفي عام ١٩٦٣في أكسفورد. للمزيد من التفاصيل ينظر:
Keith Layborn, Fifty Key Figures in Twentieth Century British Politics (Routledge Key Guides), London, 2002,pp.30-33.

)31(Richard Paul Chapman, The Development of Policy on Family Allowances and National Insurance in the United Kingdom1942-1946", PhD thesis, The London School of Economics,2014, pp. 209-210.

)32(HC Deb, 2 April 1946, Vo. 140,p. 479.

(33) HC Deb, 30 April 1946, vol. 422, pp. 43-44.

)34(Georgina Brewis, Angela Ellis Paine, Irene Hardill, Transformational Moments in Social Welfare: What Role for Voluntary Action?, Britain,2021,p. 125.

)35(Mark Edward Tookey, The Labour party and nationalisation from Attlee to Wilson, 1945-1968:Beyond the commanding heights, PhD thesis, the University of Durham, 2000,pp,1-2.

)36(John Wheeler-Bennett , Op. Cit, p 656.

)37(John Newsinger, Op. Cit, p. 101.

(38) كانت حكومة حزب العمال تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد البريطاني من خلال التأميم، معتقدة أن ذلك من شأنه أن يحسن الكفاءة والرفاهة العامة، ففي عام ١٩٤٦أتخذت الحكومة خطوات لتأميم العديد من الصناعات بهدف الاشراف عليها والسيطرة على الأسعار وتنظيم الاستثمار، مما اثار الكثير من الجدل، إذ عارضه المحافظين بشدة، الذين باشروا مع عودتهم للسلطة عملية إلغاء تأميم صناعة الصلب في خمسينيات القرن الماضي. إلا أن حكومة حزب العمال أعادت تأميمها عام ١٩٦٧. للمزيد من التفاصيل ينظر :
HC Deb, 27 May 1946 ,vol. 423, pp.838-839.

(39) طالب محيبس حسن الوائلي، الإصلاحات البرلمانية في بريطانيا 1832-1949، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الاداب جامعة واسط، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

)40(HC Deb, 12 March 1947 ,vol. 434, pp. 1332-1333.

)41(John Newsinger, Op. Cit, p 102.

)42(Andrew Chester, Op. Cit, p. 150.

(43) جون ستريتشي: ولد ١٩٠١ في جيلدفورد بريطانيا، وفي عام ١٩٢٣ أنضم إلى حزب العمال المستقل الراديكالي، حرر دورية "المراجعة الاشتراكية"، ومجلة "ذا ماينر"، عن اتحاد عمال المناجم البريطاني، وخلال الحرب العالمية الثانية شغل مناصب المعلق الإذاعي، وقائد جناح سلاح الجو الملكي. ومع نهاية الحرب عاد إلى مجاس العموم في انتخابات ١٩٤٥ وعُين وكيلًا لوزارة الشؤون الجوية في حكومة حزب

العمال، وفي أيار ١٩٤٦أصبح وزيرًا للغذاء وبدأ في تقنين الخبز. استمر في مجلس العموم كمتحدث باسم حزب العمال في شؤون الدفاع والكومنولث. توفي ١٩٦٣ في لندن. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Nicholas Westcott, Imperialism and Development: The East African Groundnut Scheme and its Legacy, Britain, 2020,p.29.

)44(HC Deb, 01 July 1947, vol. 439. pp. 1155-1156.

(45) كان الهدف من مشروع القانون توسيع صلاحيات الحكومة لتنظيم الإمدادات والخدمات وخاصةً تلك الضرورية للمجتمع، وسعى مشروع القانون إلى توسيع نطاق قدرة الحكومة على التحكم في الموارد وتنظيمها بما يضمن كفايتها وتوزيعها بشكل عادل، و أثيرت مخاوف بشأن التأثير المحتمل لمشروع القانون الذي وصف بالاشتراكي على تنمية تجارة التصدير والحاجة إلى زيادة الإنتاج، وإعادة تأهيل الصناعات، وجهود الإغاثة في المناطق التي مزقتها الحرب، . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Great Britain. Laws, statutes, etc, Statutory Rules and Orders Other Than Those of a Local, Personal Or Temporary Character, Vol. 2, Pennsylvania State University,1949,pp.18-19.

)46(HC Deb, 8 August 1947, vol. 441 ,pp. 1771-1772.

)47(HC Deb, 12 August 1947, vol. 441, pp. 1282-1283.

)48(HC Deb, 07 August 1947, vol. 441pp. 1773-1774.

)49(John Wheeler-Bennett , Op. Cit. ,pp 665-666.

)50(كانت خطة مارشال، المعروفة رسميًا باسم برنامج الإنعاش الأوروبي، مبادرة أمريكية أُقرت كقانون في الثالث من نيسان ١٩٤٨، بعد رسالة وجهها الرئيس ترومان إلى الكونجرس في التاسع عشرمن كانون الأول ١٩٤٧، وقدمت أكثر من ثلاث عشر مليار دولار كمساعدات اقتصادية لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء الاقتصادات ومنع انتشار الشيوعية وإنشاء شركاء تجاريين مستقرين للولايات المتحدة. لقد عزز البرنامج بشكل كبير الانتعاش الاقتصادي والإنتاجية في أوروبا . للمزيد من التفاصيل ينظر:

National Archives, Public Records of the United States Government, Acts and Resolutions of Congress 1789-1996, Public Act 472 of 1948, European Recovery Act [Marshall Plan], April 3, 1948.

(51) ريتشارد ستافورد كريبس: ولد في ٢٤ نيسان ١٨٨٩ في لندن، درس الكيمياء في وينشستر وكلية لندن الجامعية، وتم استدعاؤه إلى نقابة المحامين عام ١٩١٣، وعُيّن مستشارًا للملك جورج الخامس عام ١٩٢٧. وعُيّن محاميًا عامًا، أصبح عضوًا في مجلس العموم عن حزب العمال عام ١٩٣١، شغل منصب السفير في موسكو من (١٩٤٠ -١٩٤٢)، أدار المفاوضات بين بريطانيا والهند حول الاستقلال، أصبح وزيرًا للخزانة ١٩٤٧ في وقتٍ حرج لبلاده فيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، أجبره المرض على الاستقالة من منصبه في ١٩٥٠ توفي ١٩٥٢ بسويسرا. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Alan S. Milward, The Reconstruction of Western Europe 1945-1951, London,1986, p.115.

)52(John Wheeler-Bennett , Op. Cit. ,p770.

)53(Foreign Relations of the United States, 1948, Western Europe, Volume III ,Berlin Mission Files: Lot F–169: Box 34 ,Department of State Policy Statement1 ,secret, Washington, June 11, 1948,pp. 1091-1092.

)54(Alain Naef, An Exchange Rate History of the United :Kingdom, 1945–1992, Cambridge University Press, 2022,pp. 18-19.

)55(John Wheeler-Bennett , Op. Cit. ,p771.

)56(Niclau Thomas-Symonds, Attlee: A Life in Politics, London,2010,p.237.

)57(Roland Quinault, Britain in 1950, History Today magazine, Vol. 51, No. 4, April 2001, London,p. 1.

)58(Mark Joseph Pitchford, The Conservative Party and the Extreme Right, 1945-1975, PhD thesis, Cardiff University, 2013,p. 35.

)59(HC Deb, 09 March 1950, vol. 472 , p. 474.

)60(John Wheeler-Bennett , Op. Cit. ,p774.

(61) كانت الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) لحظةً بالغة الأهمية في تاريخ الحرب الباردة. وأثارت الحرب تساؤلاتٍ عسكريةً وسياسيةً وأيديولوجيةً مهمةً للولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة والعديد من دول

العالم. وكانت تلك الحرب قد تسببت، في جُرح ومقتل الملايين وأثرت بشكلٍ كبير على المشهد الكوري، ومسارات الدولتين الكوريتين، ولا تزال آثارها مستمرةً حتى يومنا هذا. للمزيد من التفاصيل ينظر : حيدر عبد الرضا حسن التميمي ، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الكورية 1950 – 1953 ، أطروحة دكتوراه (منشورة) ، جامعة البصرة - كلية الاداب ، 2008، ص٧٧-٧٨.

)62(HC Deb, 24 October 1950, vol. 478, pp. 2709-2710.

)63(John Wheeler-Bennett , Op. Cit. ,p. 779.

)64(HC Deb, 24 October 1950,vol. 478,p. 2705.

)65(HC Deb, 12 December 1950, vol. 482,p. 988.

(66)World Economic Report 1951–1952, United Nations Publications Department of Economic Affairs , April 1953, New York, p. 3.

(67) محمد مصدق: ولد عام ١٨٨٢ لعائلة أرستقراطية ثرية من العصر القاجاري في منطقة سنجلج بطهران. شغل والده وزير مالية ناصر الدين شاه، وعُيّن حاكمًا عامًا لإقليم فارس، عام ١٩٢١ شغل منصب وزير المالية، ثم وزيرًا للخارجية لفترة وجيزة. انتُخب مصدق لعضوية مجلس الشورى (البرلمان) عام ١٩٢٣، بنى قاعدة سياسية كبيرة، استندت إلى دعوته لتأميم امتياز شركة النفط الأنجلو-إيرانية المملوكة لبريطانيا في إيران في أذار ١٩٥١، وأقر مجلس الشورى الإسلامي قانون تأميم النفط، ونمت قوته لدرجة أن الشاه محمد رضا، اضطر إلى تعيينه رئيسا للوزراء. أدى التأميم إلى تفاقم الأزمة سياسيًا واقتصاديًا، عندما حاول الشاه إقالته١٩٥٣ أُجبر الشاه على مغادرة ايران، وفي غضون أيام تمت الاطاحة به وأعادوا الشاه إلى السلطة في انقلاب دبرته الولايات المتحدة وبريطانيا، حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة الخيانة، ظل قيد الإقامة الجبرية لبقية حياته حتى وفاته عام ١٩٦٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Ailreza Asgharzadeh, Iran and the Challenge of Diversity: Islamic Fundamentalism, Aryanist Racism, and Democratic Struggles, Britain, 2007,pp.103-106.

)68(Reza Ghasimi, Iran's Oil Nationalization and Mossadegh's Involvement with the World Bank, Middle East Journal, Vol. 65, No. 3, 2011, Middle East Institute, pp. 442-443.

)69(John Wheeler-Bennett , Op. Cit. ,p. 785.